

Distr.: General
23 March 2005
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية

الدورة الرابعة عشرة

فيينا، ٢٣-٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥

البند ٦ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الدولي على مكافحة الجريمة عبر الوطنية:

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٢	٤-١	أولاً- مقدمة
٤	٣٥-٥	ثانياً- الترويج لبدء سريان مفعول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
٤	١٠-٨	ألف- الدليل التشريعي
٥	١٣-١١	باء- الحلقات الدراسية
٨	١٥-١٤	جيم- توفير المساعدة
٨	٢٢-١٦	دال- التعاون مع الكيانات الأخرى
١١	٢٧-٢٣	هاء- الاتفاق العالمي
١٢	٣٣-٢٨	واو- اليوم الدولي لمكافحة الفساد
١٥	٣٥-٣٤	زاي- الحدث المخصص للمعاهدات
١٦	٤٠-٣٦	ثالثاً- الاستنتاجات والتوصيات
١٨	المرفق- حالة التوقيع والتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حتى ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٥



أولاً - مقدمة

١ - اعتمدت الجمعية العامة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في قرارها ٤/٥٨ المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وقد وقّعت ٩٥ دولة هذه الاتفاقية خلال المؤتمر السياسي الرفيع المستوى للتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الذي عقد في ميريدا، المكسيك، من ٩ إلى ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وأودعت دولة واحدة صك تصديقها.

٢ - ورحّبت الجمعية العامة، في قرارها ١٥٥/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، والمعنون "إجراءات مكافحة الفساد: تقديم المساعدة إلى الدول في مجال بناء القدرات بغية تيسير بدء سريان اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وتنفيذها لاحقاً"، بالتوقيع على الاتفاقية من قبل عدد كبير من الدول الأعضاء؛ وحثّ الدول الأعضاء على النظر في توقيع الاتفاقية والتصديق عليها في أقرب وقت ممكن لإتاحة المجال لبدء سريانها مبكراً وتنفيذها لاحقاً. وشجّعت الدول الأعضاء على تقديم تبرعات كافية إلى صندوق الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية من أجل تزويد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بما قد يلزمها من المساعدة التقنية لتنفيذ الاتفاقية؛ وطلبت إلى الأمين العام العمل على تزويد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالموارد اللازمة لتمكينه من الترويج لبدء سريان الاتفاقية وتنفيذها؛ كما طلبت إليه أن يقدم تقريراً إلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في دورتها الرابعة عشرة.

٣ - وفي قرارها ١٥٩/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، والمعنون "تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ولا سيما قدراته في مجال التعاون التقني"، أكدت الجمعية العامة من جديد على دور مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تزويد الدول الأعضاء، بناء على طلبها وعلى سبيل الأولوية، بالتعاون التقني والخدمات الاستشارية وغير ذلك من أشكال المساعدة في ميدان منع الجريمة والعدالة الجنائية، بما في ذلك في مجالي منع الفساد ومراقبته؛ ودعت الكيانات ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وإلى مواصلة زيادة تفاعلها مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للإفادة من أوجه التآزر وتفاذي الازدواجية في الجهود ولضمان أن يتم، حسب الاقتضاء، إدراج الأنشطة المعنية بمنع الجريمة والعدالة الجنائية، بما فيها الأنشطة المتصلة بمنع الفساد، في خططها المتعلقة بالتنمية المستدامة، وأن يتم على الوجه الأوفى استخدام خبرة المكتب؛ وطلبت إلى الأمين العام اتخاذ جميع التدابير الضرورية وتوفير الدعم الكافي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أجل تمكينه من العمل على الترويج لبدء نفاذ اتفاقية

الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على وجه السرعة؛ وشجّعت الدول على تقديم تبرعات كافية ومنتظمة لبدء نفاذ الاتفاقية من خلال آلية الأمم المتحدة للتمويل المنصوص عليها في الاتفاقية خصيصاً لذلك الغرض أو عبر تقديم الدعم المباشر لتنفيذ الأنشطة والمبادرات.

٤ - وإدراكاً من الجمعية العامة للقلق الذي ينجم عن نقل الأصول من مصدر غير مشروع و/أو عقد صفقات بشأنها ومشددة على ضرورة معالجة هذا القلق وفقاً لمبادئ الفصل الخامس من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وإدراكاً منها أيضاً أن حيازة الثروة بطرق غير مشروعة يمكن أن تضر بشكل خاص بالمؤسسات الديمقراطية والاقتصادات الوطنية وسيادة القانون، كررت، في قرارها ٢٤٢/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، والمعنون "منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأصول إلى بلدانها الأصلية"، دعوتها إلى جميع الدول الأعضاء وإلى منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي المختصة، للتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتصديق عليها وتنفيذها تنفيذاً تاماً في أقرب وقت ممكن لكفالة دخولها حيز النفاذ على وجه السرعة؛ وشجّعت جميع الحكومات على منع الفساد بكافة أشكاله ومكافحته والمعاقبة عليه والعمل على إعادة الأصول التي تمت حيازتها بطرق غير مشروعة من خلال سبل استعادة الأصول التي تتفق مع مبادئ الاتفاقية، وبخاصة الفصل الخامس منها؛ ودعت إلى المزيد من التعاون الدولي بطرق شتى من بينها ما يتم من خلال منظومة الأمم المتحدة دعماً للجهود الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية من أجل منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع، وكذلك إلى استعادة الأصول بسبل تتفق مع مبادئ الاتفاقية وبخاصة الفصل الخامس منها؛ وشجّعت الدول الأعضاء على توفير الموارد المالية والبشرية الكافية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، كما شجّعت المكتب على إيلاء أولوية عليا للتعاون التقني، عندما يطلب منه ذلك، من أجل تحقيق عدة أمور منها ترويج وتيسير التوقيع على الاتفاقية والتصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها وتنفيذها؛ وكرّرت طلبها إلى المجتمع الدولي أن يوفر المساعدة التقنية لدعم الجهود الوطنية المبذولة لتعزيز القدرات البشرية والمؤسسية بهدف منع الممارسات الفاسدة وتحويل الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع، وكذلك لاستعادة الأصول؛ وشجّعت الدول الأعضاء والمنظمات الدولية المختصة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على إبراز يوم ٩ كانون الأول/ديسمبر باعتباره اليوم الدولي لمكافحة الفساد على النحو الذي قرّره الجمعية العامة في قرارها ٤/٥٨.

ثانياً - الترويج لبدء سريان مفعول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

٥- كانت ١١٨ قد وقّعت دولة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وصدّقت عليها ١٨ دولة في الوقت الذي أعد فيه هذا التقرير. (ويتضمن مرفق هذه الوثيقة قائمة بالدول الموقّعة والأطراف في الاتفاقية).

٦- وعملاً بالمادة ٦٧ من الاتفاقية، يُفتح باب التوقيع على الاتفاقية حتى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. ويبدأ نفاذ الاتفاقية، وفقاً للمادة ٦٨، في اليوم التسعين من تاريخ ايداع الصك الثلاثين من صكوك التصديق أو القبول أو الإقرار أو الانضمام. وسيعقد مؤتمر للدول الأطراف في الاتفاقية في موعد أقصاه سنة واحدة بعد بدء نفاذها (المادة ٦٣).

٧- وبلاستناد إلى الخبرة الناجحة التي تم اكتسابها عن طريق الأنشطة التي اضطلع بها للترويج لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (قرار الجمعية العامة ٢٥/٥٥، المرفق الأول) وبروتوكولاتها، وتوخياً للحفاظ على استمرار الزخم السياسي الذي أفسح المجال أمام التفاوض بشأن اتفاقية مكافحة الفساد واعتمادها خلال وقت قياسي ومواصلة تعزيز هذا الزخم، بدأ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تنفيذ مجموعة من الأنشطة للترويج للتصديق على الاتفاقية وبدء نفاذها في وقت مبكر.

ألف - الدليل التشريعي

٨- بدأ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة، العمل على وضع دليل تشريعي للتصديق على اتفاقية مكافحة الفساد وتنفيذها. واستناداً إلى الخبرات الإيجابية التي تم اكتسابها في معرض إعداد الدليل التشريعي لاتفاقية الجريمة المنظمة والبروتوكولات الملحقة بها، تم اتخاذ القرار بأن يوضع الدليل التشريعي لاتفاقية مكافحة الفساد من خلال عملية تقوم على المشاركة الكاملة، ويُشرك فيها خبراء من جميع الأقاليم الجغرافية ممن يمثلون أنماطاً مختلفة من النظام القانوني.

٩- والغاية الأولى من الدليل التشريعي هي مساعدة الدول الأعضاء في عملية التصديق على الاتفاقية وتنفيذها من خلال تحديد المتطلبات التشريعية والمسائل التي تبرز من تلك المتطلبات والخيارات المختلفة المتاحة للدول بصدد وضع وصياغة التشريعات الضرورية. وسيكون الدليل التشريعي موجهاً بالدرجة الأولى إلى مقررري السياسات والمشرّعين. ولن يشكّل الدليل تشريعاً نموذجياً، وإنما سيحتوي على نماذج من الأحكام التشريعية التي

اعتمدها الدول المختلفة ويمكن المستخدمين من اتخاذ قرار حيال الخيارات التي من شأنها أن تكون مناسبة في السياق الوطني الخاص بهم. ولن يقدم الدليل تحليلاً قانونياً للاتفاقية ولا تعليقا على أحكامها.

١٠- وقد عُقد الاجتماعان الأول والثاني لفريق الخبراء المعني بوضع دليل تشريعي في تورينو، إيطاليا، من ١٠ إلى ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤ ومن ٢٦ إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥ على التوالي. ومن المنتظر أن يُعمم مشروع الدليل التشريعي لكي يبدي الخبراء تعليقاتهم عليه ويضيفوا مدخلاتهم في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٥، وأن يتم وضعه في صيغته النهائية خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٥ لكي يُنشر بعد ذلك باللغات الرسمية للأمم المتحدة.

باء- الحلقات الدراسية

١١- نظّم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة خلال الفترة المستعرضة لسلسلة من الحلقات الدراسية الإقليمية للترويج للتصديق على اتفاقية مكافحة الفساد. وقد أتاحت هذه الحلقات الدراسية فرصاً هامة للتفكير ملياً في المنظورات الإقليمية حيال التصديق على الاتفاقية وتنفيذها:

(أ) قرر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، منتهزاً الفرصة التي تتيحها المؤتمرات التحضيرية الإقليمية لمؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية والذي سيعقد في بانكوك من ١٨ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، أن يعقد، عند نهاية كل مؤتمر تحضيرى إقليمي، حلقة دراسية لمدة يومين عن كل من، اتفاقية الجريمة المنظمة واتفاقية مكافحة الفساد. وقد كانت تلك الحلقات الدراسية، التي عُقدت في أديس أبابا يومي ٤ و٥ آذار/مارس؛ وبنانكوك يومي ١ و٢ نيسان/أبريل؛ وسان خوسيه يومي ٢٢ و٢٣ نيسان/أبريل وبيروت يومي ١ و٢ أيار/مايو ٢٠٠٤،^(١) تمثل فرصة هامة لاستعراض التقدم المحرز في عملية التصديق على الصعيد الإقليمي وتبادل وجهات النظر والخبرات. وكان هناك اتفاق عام في تلك الحلقات الدراسية الأربع كلها على أن اتفاقية مكافحة الفساد تشكل خطوة كبرى في إطار إجراءات مكافحة الفساد وتطوير القانون الدولي. وسُلط الضوء أيضاً على تعقّد أحكامها، لا سيما المتصلة منها باسترداد الموجودات، بالإضافة إلى الحاجة إلى توفير المساعدة التقنية، بناء على الطلب، إلى البلدان النامية. كما لوحظ أنه يتعين تحضير دليل تشريعي لتنفيذ الاتفاقية مماثل للأدلة التي وُضعت لاتفاقية الجريمة المنظمة وبرتوكولاتها، وتوفير هذا الدليل في أسرع وقت ممكن بغية مساعدة الدول في عملية التصديق وغير ذلك من الإصلاحات التشريعية ذات الصلة؛

(ب) عُقد المؤتمر الوزاري الإقليمي لبلدان أفريقيا الناطقة بالفرنسية للتصديق على الصكوك العالمية لمكافحة الارهاب واتفاقية الجريمة المنظمة واتفاقية مكافحة الفساد وتنفيذها في بورت لويس من ٢٥ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. وقد نُظِم هذا المؤتمر بشكل مشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والوكالة الحكومية الدولية للفرانكوفونية وحكومة موريشيوس كمتابعة لإعلان القاهرة (A/C.3/58/4، المرفق)، وتعهد فيه وزراء العدل الحاضرون باتخاذ الخطوات الضرورية باتجاه التصديق على جميع الصكوك المذكورة أعلاه وتنفيذها. وقد حضر المؤتمر في بورت لويس وزراء ومسؤولون رفيعو المستوى من كل من بنن وبوركينا فاسو وبوروندي والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وجزر القمر وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي ومصر وغابون وغينيا وغينيا-بيساو ومالي والمغرب وموريشيوس وموريتانيا والنيجر وجمهورية الكونغو ورواندا وسان تومي وبرينسيبي والسنغال وتوغو وتونس. وقد عُرضت طبيعة اتفاقية مكافحة الفساد وأحكامها على المشتركين خلال المؤتمر بغية الترويج للتصديق عليها. واعتمد المؤتمر إعلان بورت لويس الذي أوصى بأمور شتى من بينها أن توقع البلدان الناطقة بالفرنسية، والتي ليست طرفا في اتفاقية مكافحة الفساد حتى الآن، على هذه الاتفاقية وتصدق عليها في أقرب فرصة ممكنة؛

(ج) عُقدت حلقة عمل إقليمية بشأن التصديق على الصكوك العالمية لمكافحة الارهاب واتفاقية الجريمة المنظمة واتفاقية مكافحة الفساد وتنفيذها في برايا من ٨ إلى ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وقد جمعت حلقة العمل هذه، التي نُظِمَت بالتعاون مع حكومة الرأس الأخضر، بين خبراء من ١٩ بلدا أفريقيا، هي أنغولا وبنن والرأس الأخضر وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا الاستوائية وغابون وغامبيا وغانا وغينيا وغينيا-بيساو وموريتانيا وموزامبيق ونيجيريا وجمهورية الكونغو وسان تومي وبرينسيبي والسنغال وسيراليون وتوغو. وقد حث المشاركون دولهم، في خطة العمل التي اعتمدت في نهاية الاجتماع، على أن تصبح أطرافا في الصكوك العالمية لمكافحة الارهاب واتفاقية الجريمة المنظمة والبروتوكولات الثلاثة الملحق بها واتفاقية مكافحة الفساد في أقرب فرصة ممكنة. وقد حددت خطة العمل كذلك احتياجات كل بلد من البلدان المشاركة إلى المساعدات التقنية في مجالات الارهاب والجريمة المنظمة والفساد.

١٢- وعُقدت حلقة عمل تدريبية للموظفين الوطنيين في طنجة، المغرب، من ٤ إلى ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ لتقديم التدريب على التعاون التقني في مجال مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد حضرها أكثر من ٥٠ موظفا من الموظفين رفيعي

المستوى كالقضاة وأعضاء النيابة العامة وضباط الشرطة. وقد زُود المشتركون خلال حلقة العمل بمعلومات عن الآليات المختلفة المرتآة في اتفاقية الجريمة المنظمة واتفاقية مكافحة الفساد، وكذلك في الصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب، ودُرِّبوا على تلك الآليات من أجل التعاون بصورة فعالة في المسائل الجنائية، وبشكل خاص مسائل مثل تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة، والتعاون في مجال إنفاذ القانون ونقل السجناء المحكوم عليهم وحماية الشهود والضحايا وتبادل المعلومات المالية، والتحقيقات المشتركة، وأساليب التحري الخاصة، وطرق معالجة النزاعات المتعلقة بالولاية القضائية.

١٣- كما حضر موظفو مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة اجتماعات نظمتها كيانات أخرى وقدموا فيها عروضاً هدفت إلى الترويج للتصديق على اتفاقية مكافحة الفساد، وقدموا المشورة بشأن تنفيذها، كما كان عليه الحال مثلاً في المؤتمر الخامس للمحققين الدوليين الذي نظمته المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) في ليون، فرنسا، يومي ٧ و٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وفي حلقة العمل الإقليمية لدعم عملية التصديق على الاتفاقية وتنفيذها، التي نظمتها مبادرة مكافحة الفساد التابعة لميثاق ضمان الاستقرار لجنوب شرق أوروبا في سراييفو من ٨ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وقد أسهم المكتب، خلال الفترة من ١٣ إلى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، في حلقة العمل الوطنية بشأن الاتفاقية التي نظمتها وزارة الشؤون الخارجية والعدل في اندونيسيا. وقد ألقى خطاب رئيسي عن التصديق على الاتفاقية وتنفيذها في اجتماع خبراء مكافحة الفساد الذي نظمته رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ، وعُقد في سانتياغو يومي ٢٥ و٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وقد صادق القادة الاقتصاديون لرابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ في اجتماعهم المعقود في سانتياغو يومي ٢٠ و٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، في الإعلان المعنون "بمجتمع واحد، مستقبلنا"، على التزام سانتياغو بمكافحة الفساد وضمن الشفافية الذي سلّط الأضواء فيه على الدور الهام لاتفاقية مكافحة الفساد بصفتها الصك العالمي الأول الملزم قانونياً والهادف على وجه الخصوص إلى مكافحة بلاء الفساد، وقرروا أسلوب العمل على مكافحة الفساد الذي يتماشى مع مبادئ وأحكام الاتفاقية. وعُرضت اتفاقية مكافحة الفساد أيضاً في مؤتمر نظمته الحكومة النمساوية في فيينا من ٢٤ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بشأن تعزيز التعاون العملي في مجال مكافحة الفساد في الاتحاد الأوروبي، وكذلك في حلقة دراسية دون إقليمية بشأن الفساد نظمها منتدى الرصد الاندونيسي بشأن مكافحة الفساد في جاكرتا من ١٣ إلى ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

جيم - توفير المساعدة

- ١٤ - استجاب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تموز/يوليه ٢٠٠٤ لطلب تقدمت به قيرغيزستان من أجل الحصول على مساعدة قانونية، وأوفد بعثة إلى بيشكيك لاستعراض وتقييم تشريع قيرغيزستان الرامي إلى مكافحة الفساد.
- ١٥ - ونظم المكتب، بالتعاون مع حكومة البرتغال، حلقة دراسية في لشبونة، من ١ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، لمساعدة البلدان الناطقة بالبرتغالية على أن تصبح أطرافاً في اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والفساد والارهاب ولتحسين التعاون الدولي فيما بينها، ولا سيما في مجال تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة.

دال - التعاون مع الكيانات الأخرى

- ١٦ - واصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة خلال الفترة المستعرضة التعاون مع كيانات أخرى تشترك في الجهود المبذولة لمكافحة الفساد. وعلى وجه الخصوص، كان المكتب يشارك، بصفة مراقب في فريق خبراء الكومنولث المعني بارجاع الموجودات إلى بلدانها، والذي عقد اجتماعين في حزيران/يونيه وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ على التوالي. وقد أسندت الولاية لفريق الخبراء هذا من قبل رؤساء حكومات الكومنولث الذين رحّبوا، في مؤتمر قمتهم الذي عُقد في أبوجا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، بانجاز اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بنجاح، وحثوا الدول الأعضاء في الكومنولث على التصديق على الاتفاقية في وقت مبكر وتعهدوا بالتعاون والمساعدة إلى أقصى حد فيما بين حكومات دول الكومنولث لاسترداد الموجودات ذات المنشأ غير المشروع وإرجاعها إلى بلدانها الأصلية.

- ١٧ - كما دُعي المكتب إلى المشاركة في اجتماع الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية المعني بتنفيذ اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة الفساد (انظر E/1996/99)، والذي عُقد في ماناغوا من ٧ إلى ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٤، وأتيحت فيه الفرصة للمكتب لعرض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وتشتمل خطة عمل ماناغوا بشأن التدابير المحددة الاضافية اللازمة لزيادة الشفافية ومكافحة الفساد والتي اعتمدها الاجتماع، على إشارة إلى التدابير ذات الصلة المطلوبة بمقتضى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتحث الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية على النظر في أن تصبح أطرافاً في تلك الاتفاقية، بحيث تعزز أحكامها سياسة مكافحة الفساد على نطاق العالم بكامله. وقد شارك موظفان من

موظفي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في أعمال المؤتمر الدولي السابع عشر للقانون الجنائي الذي عُقد في بيجين في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ والذي بُحثت فيه قضية الفساد ووُضعت فيه توصيات تتعلق بهذا الموضوع.

١٨- ونظمت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في إطار اختصاصاتها في مجالي الإدارة الرشيدة للشأن العام ومنع الفساد، حلقات عمل وطنية بشأن صكوك مكافحة الفساد والممارسات المثلى في هذا الميدان في ألماتي، يومي ١١ و١٢ تشرين الأول/أكتوبر، وفي إيسيك كول، قيرغيزستان، يومي ١٤ و١٥ تشرين الأول/أكتوبر، وفي طشقند في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، حيث دُعي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة للمشاركة وتنظيم دورات تدريبية بشأن تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد.

١٩- ويشارك المكتب بصفة مراقب دائم في الفريق العامل المعني بالرشوة التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والذي يقوم برصد تنفيذ اتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية لعام ١٩٩٧.^(٢) كما يشارك المكتب في مشروع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لإعداد مسرد للمعايير الدولية لمكافحة الفساد من شأنه أن يتيح للدول مقارنة المتطلبات التي أنشأتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بشأن مكافحة الرشوة واتفاقية مجلس أوروبا للقانون الجنائي بشأن الفساد لعام ١٩٩٨ على التوالي.^(٣) وقد قام المكتب في هذا الصدد بالمشاركة في حلقة دراسية للخبراء نظمتها شبكة مكافحة الفساد للاقتصادات الانتقالية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في كييف من ٢١ إلى ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٥ من أجل استعراض مشروع المسرد المقارن والتعليق عليه. وعُقدت في شباط/فبراير ٢٠٠٥ حلقة دراسية تدريبية في إسلام أباد، نُظمت بشكل مشترك ما بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومصرف التنمية الآسيوي وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وقام مكتب المساءلة الوطني بباكستان باستضافتها. وقد ركزت تلك الحلقة الدراسية على وضع سلسلة من المبادرات الإصلاحية التي تتميز بأهمية خاصة بالنسبة لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وقد دعمت أفرقة العمل الستة في تلك الحلقة الدراسية جهود الإصلاحات الوطنية من خلال الجمع بين مسؤولي تقرير سياسات من ١٥ بلدا عضوا في مبادرة مكافحة الفساد المشتركة بين مصرف التنمية الآسيوي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وكذلك خبراء من الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة. ولم تساعد تلك الحلقة الدراسية على تيسير المناقشة المثمرة

لمجموعة واسعة من الأفكار المتكاملة من منظورات مختلفة يمكن أن تضمن وجود نهج متعدد التخصصات فحسب، وإنما ساعدت كذلك على تحديد المجالات الأكثر تعرضاً للثغرات القانونية ومواطن الضعف المؤسسي، بما في ذلك الثغرات في التشريع الجنائي؛ والمحاسبة ومراجعة الحسابات في الدولة والشركات؛ وحجز الموجودات ومصادرتها وارجاعها؛ والمساعدة القانونية المتبادلة؛ واستقلال السلطة القضائية.

٢٠- وحضر موظف من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مؤتمراً بشأن الإدارة الرشيدة في مجال التنمية في الدول العربية عُقد في الأردن في شباط/فبراير ٢٠٠٥ بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد اشتمل الإعلان الذي اعتمد في نهاية الاجتماع، والذي يركّز على العمليات الديمقراطية القائمة على الإدارة الرشيدة للشأن العام في البلدان العربية، على دعوة موجهة إلى الدول العربية للإنضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتصديق عليها.

٢١- كما يشكّل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة جزءاً من الفريق الدولي لتنسيق مكافحة الفساد، الذي يمثل مبادرة استهلّت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ لتعزيز التنسيق والتعاون في مجال مكافحة الفساد على الصعيد الدولي توجهاً لتجنب الازدواج غير الضروري وضمان استخدام الموارد الموجودة بشكل كفوء وفعال عن طريق استخدام النظم القائمة على الصعيدين الإقليمي والوطني. ويتيح هذا الفريق منبرا لتبادل وجهات النظر والمعلومات والخبرة والممارسات المثلى المتعلقة بأنشطة مكافحة الفساد لغرض تعزيز أثر تلك الأنشطة، بما في ذلك تقديم الدعم إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ويتشكل الفريق من منظمات، من بينها منظمات غير حكومية، ناشطة دولياً في مجال سياسة مكافحة الفساد والدفاع عن هذه السياسة وإنفاذها. ومن بين أعضاء الفريق في الوقت الحالي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومكتب خدمات الرقابة الداخلية التابعان للأمانة العامة والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومصارف التنمية الإقليمية المختلفة والمكتب الأوروبي لمكافحة الاحتيال والمفوضية الأوروبية ومجلس التعاون الجمركي (المعروف كذلك باسم المنظمة العالمية للجمارك) والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية ومجلس أوروبا ومنظمتان غير حكوميتين ومؤسسة الشفافية الدولية ومركز أوتشتاين لموارد مكافحة الفساد.

٢٢- وعُقد الاجتماع الخامس للفريق الدولي لتنسيق مكافحة الفساد في ميريدا في المكسيك في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. بمناسبة انعقاد المؤتمر السياسي الرفيع المستوى للتوقيع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وكان هدف الاجتماع يتمثل في استقصاء دور

الفريق في الترويج للتصديق على اتفاقية مكافحة الفساد وتنفيذها. وقد عُقد الاجتماع السادس في المكتب الأوروبي لمكافحة الاحتيال في بروكسل في ٣٠ أيلول/سبتمبر و١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ بهدف استقصاء التدابير الرامية إلى منع الفساد ومراقبته في المنظمات الدولية. وسيُعقد الاجتماع السابع في بانكوك بمناسبة المؤتمر الحادي عشر، وسيركّز على منع الفساد ومراقبته في مجال الإغاثة في حالات الطوارئ اللاحقة للكوارث.

هاء- الاتفاق العالمي

٢٣- أصبح مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في عام ٢٠٠٤ وكالة الأمم المتحدة الرئيسية السادسة في الاتفاق العالمي الذي يضم أيضا مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

٢٤- وقد استهل الأمين العام الاتفاق العالمي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ خلال المنتدى الاقتصادي العالمي من أجل الجمع بين الشركات الخاصة وكيانات الأمم المتحدة والهيئات العمالية والمجتمع المدني لدعم تسعة مبادئ في مجالات حقوق الإنسان والعمل والبيئة. وقد استُهلّت المرحلة التشغيلية للاتفاق العالمي في نيويورك في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٠. وأعلن الأمين العام، خلال مؤتمر قمة قادة الاتفاق العالمي الأول الذي عُقد في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، إضافة مبدأً عاشر بشأن مكافحة الفساد، أي أنه يتعين على جميع المؤسسات التجارية أن تعمل ضد جميع أشكال الفساد، بما فيها الإبتزاز والرشوة.

٢٥- والاتفاق العالمي، وهو شبكة تشمل حكومات وشركات وهيئات عمالية والأمم المتحدة باعتبارها مُنظمة وميسرة للاجتماعات، إنما يمثل مبادرة تطوعية بشأن المواطنة المسؤولة للشركات ذات هدفين: (أ) دمج المبادئ العشرة في الأنشطة التجارية في جميع أنحاء العالم؛ و(ب) تحفيز الأنشطة الرامية إلى دعم أهداف الأمم المتحدة. ويقدم الاتفاق العالمي، توخياً لتحقيق هذه الأهداف، التيسير والمشاركة من خلال آليات عديدة، منها الحوار السياساتي والتعلم والمشاريع المحلية.

٢٦- ويعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، جنباً إلى جنب مع مكتب الاتفاق العالمي، مع المشاركين في الاتفاق العالمي في مجال الترويج للتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بشكل سريع ووضع وتنفيذ مشاريع لبناء القدرات لإدماج الاتفاقية في النظم القانونية المحلية.

٢٧- وقد اجتمع فريق عامل نظّمه مكتب الاتفاق العالمي بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في نيويورك في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ للتركيز بشكل خاص على تنفيذ المبدأ العاشر. وكان هذا الفريق يتشكل من ممثلي شركات ومؤسسات تشترك في مبادرات مكافحة الفساد بغية مناقشة احتياجات مجتمع الأعمال التجارية في ذلك الميدان وتوفير التوجيهات لمكتب الاتفاق العالمي بشأن خطة عمله فيما يتعلق بالمبدأ العاشر. وقد شدّد الفريق على أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تشكّل الإطار القانوني العالمي لمثل تلك المبادرات، ودعا القطاع الخاص إلى تيسير تنفيذ الاتفاقية في المجالات المتعلقة به. واعتبر الفريق أن مكتب الاتفاق العالمي يمكن أن يكون ذا دور فعال في نشر الممارسات المثلى لسياسات الشركات المتعلقة بأمور من بينها التدريب والإخطار بالأنشطة غير المشروعة ومعالجة أوضاع محددة تؤدي إلى خلق مآزق تواجه الشركات الخاصة في قيامها بأعمالها في سائر أنحاء العالم.

واو- اليوم الدولي لمكافحة الفساد

٢٨- قرّرت الجمعية العامة في قرارها ٤/٥٨ أنه، من أجل إذكاء الوعي بمشكلة الفساد وبدور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في مكافحته ومنعه، أن يسمى يوم ٩ كانون الأول/ديسمبر يوماً دولياً لمكافحة الفساد. وقد كان اليوم الدولي الأول لمكافحة الفساد الذي احتفل به هو ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ الذي تميز بعدد من الأنشطة في كل من فيينا ونيويورك وكذلك في الميدان.

٢٩- واشتمل منتدى للصحافيين عقد في فيينا، وحضره زهاء ٤٠ صحافياً، على سلسلة من العروض بشأن مواضيع محددة كالأولويات في مجال مكافحة الفساد؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد؛ واسترداد الموجودات؛ وإذكاء الوعي في مجال مكافحة الفساد؛ وتغطية مشكلة الفساد في الوسائط الإعلامية؛ والنفوذ إلى المعلومات؛ وسلامة الصحافيين؛ وأخلاقيات الصحافة. وقد قدّم المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مبادرة لمساعدة حكوميّ كل من كينيا ونيجيريا على استرداد الموجودات التي سرقها الموظفون الفاسدون والتي من المتوقع أن يجري مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على أساسها تقييمات معمقة للأطر المؤسسية والقانونية الموجودة في كينيا ونيجيريا بغية وضع توصية بجميع التدابير الضرورية الرامية إلى التغلب على عقبات استرداد الموجودات. وقد ناقش مؤتمر بالفيديو عن بعد الجهود العالمية لمكافحة الفساد وشارك فيه المدير التنفيذي وسفيراً كل من كينيا ونيجيريا لدى الأمم المتحدة (فيينا)، وفريق مناقشة

برئاسة رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في نيويورك وفريق آخر برئاسة نائب الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في باريس.

٣٠- وبالإضافة إلى ذلك استهل مكتب الاتفاق العالمي مجهودا على صعيد العالم لزيادة وعي المشاركين وتعميق التزامهم بمكافحة الفساد والقضاء عليه. وستركز المبادرة، خلال الشهر الإثني عشر القادمة، على توفير المعلومات الخلفية والتوجيهات والأدوات لأكثر من ٢٠٠٠ مشارك من المؤسسات التجارية وغيرها من المنظمات في سائر أنحاء العالم. وسينظم مكتب الاتفاق العالمي، جنبا إلى جنب مع مؤسسة الشفافية الدولية وغرفة التجارة الدولية، عدّة أحداث للحوار وسيقدم الدعم لجمع حالات عن ممارسات الشركات ستظهر فيما بعد في مطبوعة تصدر في وقت متأخر من عام ٢٠٠٥.

٣١- وقد أصدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بمناسبة اليوم الدولي الأول لمكافحة الفساد، مطبوعة بعنوان الإجراءات العالمية لمكافحة الفساد: ورقات مريدا، تحتوي على أعمال الأحداث الجانبية التي عقدت أثناء المؤتمر السياسي الرفيع المستوى للتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وأنتج ملصقات إعلامية ومجموعات منشورات إعلامية ولقطات فيديو.

٣٢- كما تميّز هذا اليوم أيضا بعدد من الأنشطة على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية نظمتها المكاتب الميدانية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالشراكة مع المؤسسات وأصحاب المصلحة المحليين، ومن بين هذه الأنشطة:

(أ) قدّم المكتب الاقليمي التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في القاهرة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بترجمتها العربية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛

(ب) في قيرغيزستان، نظّم المكتب الاقليمي لآسيا الوسطى التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالتعاون مع أمانة المجلس الاستشاري للإدارة الرشيدة في قيرغيزستان وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي والبنك الدولي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمصرف الأوروبي للانشاء والتعمير والمجتمع المدني، طاولة مستديرة بشأن الفساد بُحثت فيها التبعات السلبية للفساد وشُجع البرلمان الوطني على التعجيل في الاجراءات من أجل التصديق على اتفاقية مكافحة الفساد؛

(ج) أعلم المكتب الاقليمي للجنوب الأفريقي التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المشاركين في حلقة دراسية تدريبية دون إقليمية بشأن مكافحة الفساد تم

عقدتها في غاباروني عن أنشطة اليوم الدولي لمكافحة الفساد، في حين ألقى الممثل الإقليمي في بريتوريا كلمة أمام حشد من أصحاب المصلحة سلّط فيها الأضواء على أثر الفساد وعلى أعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مجال مكافحة هذا البلاء؛

(د) نظم المكتب الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في السنغال نشاطين رئيسيين للاحتفال باليوم الدولي لمكافحة الفساد في كل من السنغال وسيراليون. وفي سيراليون استهل رئيس الجمهورية نفسه اليوم الدولي وعُقدت حلقة دراسية عن تكاليف الفساد. وفي السنغال انتهز وزير العدل مناسبة اليوم الدولي ليقدم بشكل رسمي اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد التي شكلت حديثاً؛

(هـ) عقد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في نيجيريا، بالتعاون مع أصحاب مصلحة آخرين، مؤتمراً صحافياً عن هذا الحدث؛

(و) في المكسيك، نظم المكتب الإقليمي التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مؤتمراً صحافياً خاطبه الممثل الإقليمي وعقد منتدى للمناقشة بمشاركة وزارة العدل، ووزاري الشؤون الخارجية والداخلية وممثلي منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة البلدان الأمريكية؛

(ز) في البرازيل، نظم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع السلطات الوطنية ذات العلاقة والمجتمع المدني، حلقة دراسية عامة وقدم كتيباً جديداً عن الاستراتيجيات الخاصة بمكافحة الفساد؛

(ح) في كولومبيا، نُظمت حلقة دراسية وطنية لزيادة الوعي بالفساد، وقد حضرها البنك الدولي كذلك؛

(ط) في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أصدر بيان صحافي يُسلط الضوء على التبعات السلبية للفساد ويدعو المجتمع المدني للمشاركة في مكافحته؛ وقد أسهمت الحكومة في ترجمة وطباعة ملصقات لمكافحة الفساد تم توزيعها؛

(ي) تُرجمت صيغة تمهيدية لعدد الأمم المتحدة لمكافحة الفساد إلى اللغة الفيتنامية ووزعت في فيت نام.

٣٣- كما أعلم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من قبل عدد من الدول الأعضاء بالأنشطة التي جرى القيام بها للاحتفال باليوم الدولي الأول لمكافحة الفساد. فقد نُظمت سلسلة من الأنشطة في اندونيسيا للاحتفال بهذا اليوم، بما فيها بيان ألقاه رئيس

جمهورية اندونيسيا يعبر فيه عن عميق قلقه حيال بلاء الفساد ويعيد فيه التأكيد على التزام حكومته بمكافحته، وإصدار الأمر الرئاسي رقم ٢٠٠٤/٥ بشأن التعجيل في القضاء على الفساد. وقد احتفل بهذا اليوم في موريشيوس بعقد سلسلة من حلقات العمل بشأن برنامج تمكين الشباب، وحلقة عمل بشأن السلامة الوطنية ومنتدى وطني للمرأة وحلقة عمل بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والشباب. وقد عُقدت أنشطة مماثلة في باراغواي وبيرو، في حين أعادت وزيرة الشؤون الخارجية في الفلبين التأكيد على التزام حكومتها بمحاربة الفساد. وأصدرت وزارة الشؤون الخارجية في فرنسا ووزارة العدل في تركيا بيانين صحافيين احتفالاً باليوم الدولي لمكافحة الفساد سلطتا فيه الضوء على الدور الهام لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في محاربة الفساد في سائر أنحاء العالم.

زاي- الحدث المخصص للمعاهدات

٣٤- بالنظر إلى العدد الكبير من التصديقات على اتفاقية الجريمة المنظمة وبرتوكولاتها والتي جاءت نتيجة للحدث المخصص للمعاهدات الذي عُقد في مقر الأمم المتحدة بنيويورك من ٢٣ إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، تم اتخاذ القرار بانتهاز المناسبة التي يتيحها المؤتمر الحادي عشر لتنظيم حدث مخصص للمعاهدات في تلك المناسبة. وقد قرر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع قسم المعاهدات في مكتب الشؤون القانونية التابعة للأمانة العامة، إتاحة الفرصة للدول التي تحضر المؤتمر الحادي عشر لإيداع صكوك التصديق أو الموافقة أو القبول أو الانضمام المتعلقة باتفاقية الجريمة المنظمة والبرتوكولات الملحقة بها واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والصكوك الدولية الأربعة لمكافحة الإرهاب المودعة لدى الأمين العام. ونظراً لما ورد آنفاً، شجعت الدول التي تحضر المؤتمر على اتخاذ التدابير المحلية اللازمة لإيداع صكوك التصديق أو القبول أو الموافقة من قبل الدول الموقعة والانضمام من قبل الدول غير الموقعة، فيما يتصل بالصكوك المذكورة سابقاً. وبما أن المعاهدات يجب أن تبقى في مقر الأمم المتحدة للتوقيع، تم اتخاذ قرار بعقد "حدث مخصص للتوقيع" مواز لذلك في المقر يوم ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

٣٥- وسيجري في الحدث المخصص للمعاهدات، الذي يتسق مع التركيز الذي يتضمنه تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (A/59/565 و Corr.1)، والذي سيعقد في المقر من ١٤ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بعنوان "التركيز عام ٢٠٠٥: مواجهة التحديات العالمية"، تسليط الضوء على المعاهدات التي تعكس مجموعة كبيرة من الشواغل المترابطة ابتداءً من الإرهاب إلى الجريمة المنظمة والفساد ومن حقوق الإنسان إلى

الحقوق المتعلقة بالقضايا البيئية وقضايا نزع السلاح. وستكون الدول الأعضاء قادرة بهذه المناسبة على توقيع وإيداع صكوك التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام المتعلقة باتفاقية الجريمة المنظمة والبروتوكولات الملحق بها واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات

٣٦- إن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد هي الصك الأول والصك العالمي الوحيد الملزم قانونياً ضد الفساد، وهي اتفاقية ذات مضمون ابتكاري وبعيد الأثر بشكل ملحوظ. وتجسّد الاتفاقية نهجاً متعدد التخصصات، كما تشتمل على أحكام شاملة تغطي الوقاية والتجريم والتعاون الدولي والتعاون التقني وكذلك، ولأول مرة في صك قانوني دولي، استرداد الموجودات.

٣٧- وتوخياً لترجمة التوافق السياسي في الآراء الذي مكّن من اعتماد هذا الصك إلى تدابير عملية فعلية، تحتاج الاتفاقية إلى أن يُصدّق عليها وتنفذ في أقرب فرصة ممكنة. ومن الأساسي في هذا الصدد دعم الدول ذات الموارد والقدرات المحدودة: (أ) في اعتماد تشريعات تتيح لها الامتثال للاتفاقية؛ (ب) في إنشاء آليات أساسية تمكنها من الوفاء بالتزاماتها الأولية في إطار الاتفاقية؛ (ج) في إشراك نواب البرلمان وموظفي العدالة الجنائية وغيرهم من الممارسين الاختصاصيين ذوي الصلة والمجتمع المدني في هذه الجهود.

٣٨- وتوخياً للتنفيذ الفعال للاتفاقية، سيكون من الأساسي كذلك، بالنسبة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الذي سيعقد خلال سنة واحدة من بدء نفاذها، أن يكون قادراً على التعويل على عدد كبير من التصديقات أو عمليات الانضمام الإضافية من قبل الدول من جميع مناطق العالم.

٣٩- وبالنظر إلى ما ذكر أعلاه، ربما تود لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية أن تدعو الدول الأعضاء إلى تجديد جهودها من أجل التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وأن تشجعها على تقديم تبرعات كافية إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أجل بدء نفاذ الاتفاقية في وقت مبكر ومن ثم تنفيذها، عملاً بالفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ٤/٥٨ والمادة ٦٢ من الاتفاقية.

٤٠- كما أن اللجنة مدعوة كذلك إلى النظر في المشاكل التي تؤدي إليها الموارد المحدودة المخصصة في الميزانية العادية للأمم المتحدة لغايات الترويج للتصديق على اتفاقية مكافحة الفساد ولتنفيذها مستقبلاً، إذ إنه من المتوقع أن يبدأ نفاذ الاتفاقية ما بين نهاية عام ٢٠٠٥

وبداية عام ٢٠٠٦. وسوف يؤدي ذلك إلى زيادة كبيرة في الأنشطة بالنسبة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وبشكل خاص فيما يتعلق بمعاودة عقد اللجنة المخصصة للتفاوض بشأن اتفاقية مكافحة الفساد بغية إعداد مشروع النظام الداخلي وفقا للفقرة ٥ من القرار ٤/٥٨ وعقد الدورة الأولى لمؤتمر الدول الأطراف وفقا للمادة ٦٣ من الاتفاقية، والتي سيقدم المكتب خدمات الأمانة بصددتها، وفقا للمادة ٦٤ من الاتفاقية. وبناء على ذلك، ربما ترغب اللجنة في إعادة النظر في المورد المخصص في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ للقيام بالمهام المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية، وذلك من أجل إجراء تقييم صحيح لقدرة المكتب على العمل بشكل فعال في الشهور والسنوات القادمة، بغية ضمان سير أعمال مؤتمر الدول الأطراف بكل سلاسة وفعالية.

الحواشي

- (١) تقرير اجتماع آسيا والمحيط الهادئ الإقليمي التحضيري لمؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية (A/CONF.203/RPM.1/1)؛ وتقرير اجتماع أمريكا اللاتينية والكاريبي الإقليمي التحضيري (A/CONF.203/RPM.2/1)؛ وتقرير الاجتماع الإقليمي الأفريقي التحضيري (A/CONF.203/RPM.3/1) و (A/CONF.203/RPM.4/1).
- (٢) انظر *Corruption and Integrity Improvement Initiatives in Developing Countries* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.98.III.B.18).
- (٣) مجلس أوروبا، مجموعة المعاهدات الأوروبية، رقم ١٧٣.

المرفق

حالة التوقيع والتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
حتى ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٥

التصديق والقبول والموافقة والانضمام	التوقيع	البلد
	٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٤	أفغانستان
	١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	ألبانيا
٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	الجزائر
	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	أنغولا
	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	الأرجنتين
	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	أستراليا
	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	النمسا
	٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤	أذربيجان
	٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥	البحرين
	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	بربادوس
١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥	٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٤	بيلاروس
	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	بلجيكا
١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	بنن
	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	بوليفيا
	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	البرازيل
	١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	بروني دار السلام
	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	بلغاريا
	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	بور كينا فاسو
	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	الكاميرون
	٢١ أيار/مايو ٢٠٠٤	كندا
	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	الرأس الأخضر
	١١ شباط/فبراير ٢٠٠٤	جمهورية أفريقيا الوسطى
	١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	شيلي
	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	الصين
	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	كولومبيا

التصديق والقبول والموافقة والانضمام	التوقيع	البلد
	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	جزر القمر
	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	كوستاريكا
	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	كوت ديفوار
	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	كرواتيا
	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	قبرص
	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	الدانمرك
	١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٤	جيبوتي
	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	الجمهورية الدومينيكية
	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	اكوادور
٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	مصر
١ تموز/يوليه ٢٠٠٤	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	السلفادور
	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	اثيوبيا
	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	فنلندا
	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	فرنسا
	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	غابون
	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	ألمانيا
	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	اليونان
	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	غواتيمالا
	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	هايتي
	١٧ أيار/مايو ٢٠٠٤	هندوراس
	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	هنغاريا
	١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	اندونيسيا
	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	ايران (جمهورية-الاسلامية)
	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	ايرلندا
	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	ايطاليا
	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	اليابان
٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	الأردن
٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	كينيا

التصديق والقبول والموافقة والانضمام	التوقيع	البلد
	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	الكويت
	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	قيرغيزستان
	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
	٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	الجماهيرية العربية الليبية
	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	ليختنشتاين
	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	ليتوانيا
	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	لكسمبرغ
٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	مدغشقر
	٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤	ملاوي
	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	ماليزيا
	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	مالي
١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	موريشيوس
٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	المكسيك
	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	المغرب
	٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٤	موزامبيق
٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	ناميبيا
	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	نيبال
	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	هولندا
	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	نيوزيلندا
	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	نيكاراغوا
١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	نيجيريا
	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	النرويج
	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	باكستان
	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	بنما
	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	باراغواي
١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	بيرو
	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	الفلبين
	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	بولندا

التصديق والقبول والموافقة والانضمام	التوقيع	البلد
	١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	البرتغال
	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	جمهورية كوريا
	٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤	جمهورية مولدوفا
	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	رومانيا
	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	الاتحاد الروسي
	٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤	المملكة العربية السعودية
	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	السنغال
	١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	صربيا والجبل الأسود
	٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤	سيشيل
٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	سيراليون
	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	سلوفاكيا
٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	جنوب أفريقيا
٣١ آذار/مارس ٢٠٠٤	١٥ آذار/مارس ٢٠٠٤	سري لانكا
	١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥	السودان
	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	السويد
	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	سويسرا
	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	الجمهورية العربية السورية
	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	تايلند
	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	تيمور-ليشتي
	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	توغو
	١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	ترينيداد وتوباغو
	٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٤	تونس
	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	تركيا
٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	أوغندا
	١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	أوكرانيا
	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية
	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	جمهورية تنزانيا المتحدة
	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	الولايات المتحدة الأمريكية

التصديق والقبول والموافقة والانضمام	التوقيع	البلد
	٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	أوروغواي
	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	فنزويلا
	١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	فييت نام
	١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	اليمن
	١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣	زامبيا
	٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٤	زمبابوي